الأمم المتحدة

S/2012/28



Distr.: General
11 January 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشير إلى رسالتي المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/637) التي تبلغ رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، وإلى ردها المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (S/2010/638) الذي أحاطت فيه علما باعتزامي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة بتمويل من الميزانية العادية. وفي نفس السياق، أود إبلاغكم في هذه الرسالة بأحدث ما حققته اللجنة المختلطة من إنجازات وما اضطلعت به من أنشطة.

وكما تعلمون، أنشأت الأمم المتحدة اللجنة المختلطة لتيسير تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود بين الكاميرون ونيجيريا ومنازعاتهما الإقليمية. وعن طريق بذل مساعيَّ الحميدة، وبدعم من الأمانة العامة للأمم المتحدة، أواصل تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية.

وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم تعليم الحدود البرية وترسيم الحدود البحرية، وتيسير سحب السلطة ونقلها حسب الاقتضاء، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم التوصيات فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة. وتشمل الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ قرار المحكمة سحب السلطة ونقلها في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤) وفي شبه جزيرة باكاسي (سحب السلطة ونقلها بصورة أولية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وإنجاز العملية في آب/أغسطس ٢٠٠٨)، وكذلك ترسيم الحدود البحرية (أيار/مايو ٢٠٠٧).

وخلال عام ٢٠١١، واصلت اللجنة المختلطة تيسير العملية بالوسائل السلمية، بسبل منها المساعدة على مواصلة حوار واتصال مفتوحين بين البلدين. وفيما يلي بعض الأنشطة التي زود فيها فريق الأمم المتحدة للدعم اللجنة المختلطة بدعم موضوعي وتقني ولوجستي.



وحتى الآن جرى تعليم أكثر من ١ ٧٠٠ كيلومتر من أصل ما يقدر بنحو ٢ ٠٠٠ كيلومتر من الحدود البرية بين البلدين، بما في ذلك ٩٩,٤ كيلومترا من المناطق الوعرة في جبال ألانتيكا، بواسطة الصور التي ترسلها السواتل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ساعدت الأمم المتحدة فريق خبراء مستقل في تعليم الحدود في منطقة جبل توسو، وهذه مسألة سيُنظر فيها خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة المختلطة المقرر مؤقتا عقدها في ياوندي يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠١٢.

وخلصت اللجنة المختلطة، خلال دورتها السابعة والعشرين التي عقدت في ياوندي يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١، إلى أن الفريق العامل المعني بالحدود البحرية أنجز بالكامل ولايته. ووافقت اللجنة المختلطة على جميع توصيات الفريق العامل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون عبر الحدود فيما يتعلق بالرواسب الهيدروكربونية المتداخلة على جانبي الحدود البحرية.

وخلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة المختلطة، التي عقدت في أبوجا في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١١، أكدت اللجنة المختلطة من جديد عزمها على إنجاز أعمال تعليم الحدود المتصلة برسم الخرائط بحلول نهاية عام ٢٠١٢، وشددت على ضرورة القيام بتخطيط شامل من أجل إنجاز المهام المتبقية، ومنها تقييم جميع الخطوط الحدودية، واستخراج الإحداثيات، ورسم الخرائط النهائية. ولهذا الغرض، اتفقت على أن تنتهي أعمال تعليم الحدود رسميا بإصدار بيان متعلق بالحدود يُذيل بمجموعة من الخرائط التي ترقى إلى مستوى ''الخرائط المتفق عليها قانونا''، وتبين هذه الخرائط خط الحدود. وسيشكل البيان، الذي سيشمل فهرسا للإحداثيات الجغرافية والحدودية المستمدة من التقييم الميداني، ''المصدر الملزم'' فيما يتعلق بتعليم الحدود بين الكاميرون ونيجيريا.

وتفيد تقارير المراقبين المدنيين التابعين للأمم المتحدة الذين يرصدون الحالة على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي بأن الأوضاع السائدة ما زالت هادئة.

وفي نفس الوقت، واصلت لجنة المتابعة التي أنشئت بموجب اتفاق غرينتري المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أعمالها بعد النقل النهائي للسلطة في ''المنطقة'' في شبه جزيرة باكاسي من نيجيريا إلى الكاميرون في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠١١، سبقت ثلاثة اجتماعات عقدتها لجنة المتابعة زيارات أجراها المراقبون إلى ''المنطقة'' السالفة الذكر. ولاحظت اللجنة تحسنا كبيرا في الحالة في شبه الجزيرة، كما يتضح من الزيادة الكبيرة في السكان والعلاقات الجيدة بين المجتمع المحلي والسلطات. وتشجع الأمم المتحدة الطرفين على إبرام اتفاق إطاري، تجري مناقشته حاليا،

من أجل تعزيز التعاون الأمني بين الطرفين في جهود مشتركة ترمي إلى مكافحة الخطر المتزايد الذي تشكله القرصنة والإرهاب في المنطقة دون الإقليمية.

وخلال عام ٢٠١١، واصلت اللجنة المختلطة تقديم الدعم لوضع تدابير بناء الثقة من أجل رفاه السكان المتضررين وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز الثقة بين الحكومتين وشعبيهما.

وقد حدد فريق الأمم المتحدة القطري في الكاميرون، إلى جانب ممثلي حكومة الكاميرون، أربعة مشاريع جديدة لبناء الثقة تهدف بصورة مباشرة إلى تقديم الدعم إلى المجتمعات المحلية الحدودية المتضررة من عملية تعليم الحدود. ومن المقرر إجراء تقييم مماثل للاحتياجات على الجانب النيجيري من خط الحدود في الفترة من ٥ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وسيتوقف الانتهاء من معظم أعمال تعليم الحدود على قدرة الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن بقية جوانب الخلاف في الوقت المناسب. وقد اتفقت الكاميرون ونيجيريا تحديدا على أن أعمال نصب العلامات ستتواصل إلى ما بعد عام ٢٠١٢.

وبعد عام ٢٠١٢، ستختتم الأنشطة التالية أعمال اللجنة المختلطة:

(أ) رصد الحالة في ''منطقة'' شبه جزيرة باكاسي، وفقا لاتفاق غرينتري المبرم في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وعن طريق لجنة المتابعة، وذلك خلال بقية الفترة الانتقالية الممتدة خمس سنوات (آب/أغسطس ٢٠٠٨ - آب/أغسطس ٢٠١٣)، والتي ستكرَّس خلالها حماية خاصة للسكان النيجيريين؛

(ب) تيسير عملية نصب العلامات الحدودية الممولة من الصندوق الاستئماني، والتشجيع على تجديد الصندوق الاستئماني عن طريق التبرعات؛

(ج) تنفيذ استراتيجية الخروج عن طريق نقل أنشطة اللجنة المختلطة إلى اللجنة الثنائية المشتركة وغيرها من الهياكل دون الإقليمية.

وأود الإشارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠٣، مُولت اللجنة المختلطة بالكامل من الأموال الخارجة عن الميزانية. وخلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، مولت أنشطة اللجنة المختلطة عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا وباكستان والبرازيل والسويد وكندا والنرويج والنمسا تبرعات عينية للأعمال الموضوعية والتقنية التي تقوم بها اللجنة (الخبراء العسكريون والقانونيون)، بالإضافة الدعم اللوجستي المقدم من حكومتي الكاميرون ونيجيريا، والتبرعات المقدمة من كلا البلدين، فضلا عن التبرعات

المقدمة من كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي إلى الصندوق الاستئماني لأغراض أنشطة تعليم الحدود.

وبالنظر إلى فعالية الكلفة التي تتسم بها البعثة والأهمية التي تكتسيها المهام المتبقية في هذه المرحلة في المساعدة على المضي قدما بالتنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية، أعتزم طلب موارد من الميزانية العادية من أجل اللجنة المختلطة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

وأرجو ممتنا أن تطلعوا أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) **بان** كي - مون